

مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة ١٤٧٧

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٤/٣٥

الرئيس: السيد يوري كليمنكو (أوكرانيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-02908 (A)



* 1 9 0 2 9 0 8 *

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٧٧ لمؤتمر نزع السلاح.

أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، سيداتي وسادتي، قبل أن نبدأ في ترتيب أعمال هذا اليوم، أود أن أبلغكم بأننا تلقينا طلبين آخرين للمشاركة في المؤتمر بصفة مراقب اعتباراً من الساعة الثالثة بعد ظهر أمس، الأربعاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ويرد الطلبان في الوثيقة CD/WP.617/Add.2، وهي متاحة على مكاتبكم. وأي طلبات ترد من الدول غير الأعضاء بعد التاريخ المذكور ستعرض عليكم للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها خلال الجلسات العامة القادمة.

هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هاتين الدولتين للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: اسمحوا لي أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة للسماح لممثلي الدولتين غير العضوين اللتين دُعيتا للتو للمشاركة في أعمال المؤتمر بأن يشغلا مقعديهما في قاعة المجلس.

عُلفت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس: الزملاء الأعزاء، في هذا الوقت، وقبل عرض ومناقشة مشروع برنامج العمل الذي عممته الأمانة في وقت سابق من هذا الأسبوع، أود أن أعطي الكلمة للمتكلمين المتبقين من يوم الثلاثاء. ولدي على القائمة طلبان من هولندا وألمانيا. أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة هولندا.

السيدة كلارينغبولد (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود أن أشير إلى البيان الروسي الذي أُلقي يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي. وبودنا أن نقول بخصوصه ما يلي.

لقد تأكدت حكومتي بشكل مستقل من أن روسيا طوّرت ونشرت قذيفة انسيابية تُطلق من الأرض يتجاوز مداها ٥٠٠ كيلومتر، تُسمى SS8، وهو تطورٌ مؤسف للغاية. وهذه الإجراءات انتهاك لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وأشير في هذا الصدد إلى الرسالة التي وجهتها حكومتي إلى برلماننا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقد كان ذلك قبل مدة من العرض الأخير المشار إليه في البيان الروسي.

وقد كانت لهذه المعاهدة، لأكثر من ٣٠ سنة، أهمية حاسمة في الحفاظ على الأمن الأوروبي والعالمي. وكان إبرامها في عام ١٩٨٧ هنا في جنيف نجاحاً غير مسبوق في مجال تحديد الأسلحة. ونتيجة لهذه المعاهدة، أزيل ما يقرب من ٣ ٠٠٠ قذيفة ودُمّرت بشكل يمكن التحقق منه. وقد جعلت المعاهدة المنطقة الأوروبية - الأطلسية أكثر أماناً بكثير، وقدمت مساهمة ملموسة في نزع السلاح في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن القلق بشأن عدم امتثال روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ليس جديداً، مع الأسف، فقد أعرب عن هذا القلق في الواقع منذ أكثر من خمس سنوات وتكرر الإعراب عنه في العديد من المناسبات وفي العديد من المنتديات المختلفة حتى كانون الأول/ديسمبر الماضي عندما مُنحت روسيا ٦٠ يوماً أخرى للعودة إلى الامتثال.

ولذلك فإن هولندا تشعر بخيبة أمل كبيرة لأن أياما قليلة تفصلنا عن انقضاء المهلة ولم تُظهر السلطات الروسية استعدادا لمعالجة تلك المخاوف معالجة موضوعية وجدية. وغني عن القول إن هولندا ملتزمة التزاماً تاماً بالحفاظ على تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وقد كان لنا دوماً دورٌ فاعل في الحفاظ على نظام الحد من الأسلحة ودعمه بل وزيادة تعزيره. ونحن نفعل ذلك لأن اعتقادنا راسخ في أن ما نفعله يخدم مصلحة السلام والاستقرار في قارتنا المشتركة.

ولا يمكن لمعاهدة للحد من الأسلحة أن توفر الأمن إلا إذا التزم بها جميع أطرافها. ولم يعد ذلك هو الحال، وهذا أمر يدعو إلى القلق الشديد. ولذلك، حثنا السلطات الروسية على العودة إلى الامتثال الكامل والقابل للتحقق، وبما أن الوقت يمر بسرعة، فإننا نأمل أن يغتنم الاتحاد الروسي الفرصة للحفاظ على هذه المعاهدة الهامة للحد من الأسلحة لما فيه مصلحة السلام والاستقرار في منطقتنا.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة هولندا على بيانها، وأعطي الكلمة الآن إلى سفير ألمانيا.

السيد بيرفيرث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. إنني أتحدث عن نفس القضية، وأود أن أدلي بالبيان الموجز التالي.

تمثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى منذ أكثر من ٣٠ عاماً ركيزة مهمة في البنية الأمنية لأوروبا وشمال الأطلسي. واستمرار تنفيذها بشكل صارم أمر ضروري للأمن الأوروبي، وبالتالي لأمننا القومي. ولذلك فإن لنا مصلحة قوية في الحفاظ على هذه المعاهدة.

وأنظمة القذائف الروسية 9M729 لا تتوافق، في رأينا، مع المعاهدة، وهو موقف يشاطرنا فيه جميع حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي. ويجب على روسيا، لكي تعود إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أن تدمر هذا النظام بطريقة يمكن التحقق منها بالكامل وفقاً لأحكام المعاهدة.

ونوع الشفافية الذي عرضتها روسيا حتى الآن ليس كافياً لإثبات امتثالها لالتزاماتها بموجب المعاهدة. ونحن نرحب في الوقت نفسه باستمرار المناقشات بين طرفي المعاهدة حول مستقبلها، ونأمل بشدة ألاّ تزول هذه المعاهدة من الوجود. فاستمرار الحوار ضروري لحماية هذه المعاهدة الهامة. شكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا على بيانه، وأرى أن ممثل سلوفاكيا يطلب الكلمة.

السيد غوتن (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على توليكم مهام أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٩. وبإمكانكم الاعتماد على دعم وفد سلوفاكيا في اضطلاعكم بمسؤولياتكم في هذه الهيئة الهامة.

سيدي الرئيس، إن سلوفاكيا تضم صوتها إلى أصوات الوفود التي أعربت اليوم وخلال الجلسة العامة الأخيرة عن قلقها فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. فالحفاظ

على المعاهدة كأداة قابلة للحياة أمر على غاية الأهمية بالنسبة لسلوفاكيا. وقد استفدنا جميعاً مما توفره هذه المعاهدة من أمان، وقدرة على التنبؤ، واستقرار. ومن شأن تآكل مفعول هذه المعاهدة أن تكون له عواقب وخيمة ليس فقط على أمن دولتيها الطرفين وإنما أيضاً على أوروبا بأكملها وربما على مناطق أخرى. وإننا نريد الحفاظ على المعاهدة والتأكد من امتثال كل من طرفيها لها امتثالاً تاماً. ولا يمكن لمعاهدة يحترم فيها طرف واحد التزاماته أن تستمر؛ ولذلك فإننا ندعو روسيا إلى معالجة الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها بشأن الامتثال للمعاهدة معالجة عاجلة وشفافة وقابلة للتحقق.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سلوفاكيا على بيانه، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأرى أن سفير إسبانيا يطلب الكلمة.

السيد هيرايث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً، سيدي الرئيس. هذه هي المرة الأولى التي أخاطبكم فيها شخصياً في هذا المحفل أثناء رئاستكم له، وأغتني الفرصة لأتمنى لكم كل النجاح ولأعرب لكم عن تحياتي الحارة، وأنا أعرف أنكم لا تستمعون إلى من خلال الترجمة الشفوية، نظراً لتمكنكم من اللغة الإسبانية.

أود، سيدي الرئيس، أن أتكلّم في نفس الاتجاه الذي سبقتني إليه الوفود التي تحدثت بشأن البيان الذي أدلى به الاتحاد الروسي قبل أيام عن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهي بلا شك واحدة من الركائز الأساسية للنظام الأوروبي - الأطلسي للحد من الأسلحة وإحدى أدوات ضمان السلام والأمن في القارة الأوروبية. وقد سبق لحكومة إسبانيا أن أعادت منذ بضعة أشهر تأكيد جوانب معينة من الإعلان الصادر عن منظمة حلف شمال الأطلسي في اجتماع قمته المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨، والذي ورد فيه أن الولايات المتحدة ممثلة لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وأعربت من جديد عن شكوكها الشديدة فيما يتعلق بنمط سلوك الاتحاد الروسي في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، كرر الاتحاد الأوروبي، في عدة مناسبات، دعوته إلى الحفاظ على المعاهدة وضمن تنفيذها الكامل والقابل للتحقق. وإننا نؤكد مرة أخرى أنه يجب على روسيا أن تعالج بشكل عاجل الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها فيما يتعلق بامتثالها للمعاهدة، بطريقة جوهريّة وشفافة.

ويود وفدي أن يعرب أيضاً عن بالغ قلقه عموماً إزاء تدهور نظام تحديد الأسلحة في المنطقة الأوروبية - الأطلسية، المؤلف من مجموعة كاملة من صكوك تعاھدية ساهمت مدة عقود في استتباب السلام في قارتنا واستقرارها. ويتعين علينا مواصلة الالتزام بالقانون الدولي باعتباره أفضل طريقة لحل النزاعات، وتنظيم سلوك الدول وجعله قابلاً للتنبؤ، وإدانة أي عدم امتثال ومعاقبته. ومن المهم، بهذا المعنى، الحفاظ على أدوات عدم الانتشار، ليس فقط لمنع حدوث سباق تسلح جديد، وإنما أيضاً لتكون تلك الأدوات منابر للحوار.

وأخيراً، ترى حكومة إسبانيا، على وجه الخصوص، أنه من الضروري وجود إطار للمعاهدات بشأن الأسلحة المتوسطة المدى يشمل جميع الدول التي طورت هذا النوع من الأسلحة.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس: (تكلم بالإسبانية) أشكر سفير مملكة إسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

(تكلم بالإنكليزية)

أرى أن ممثل بلجيكا يطلب الكلمة.

السيد دهاين (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم على توليكم مهام أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٩. ويمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل من بلدي.

واسمحوا لي أنؤكد مجددا الأهمية التي يعلقها بلدي على المؤتمر. إننا نأمل بشدة أن يتولى المؤتمر من جديد وظيفته الحاسمة المتمثلة في التفاوض لوضع معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح، ونأسف لعدم التوصل، مدة أكثر من ٢٠ سنة، إلى توافق في الآراء بشأن ولاية تفاوضية، ولكننا نتفق مع وفود أخرى، ولا سيما وفد هولندا، على أنه ما ينبغي لنا أيضاً أن نركز أكثر من اللازم على وضع برنامج عمل ذي ولاية تفاوضية.

وبودنا أن ننوه في هذا الصدد بالعمل الشاق الذي قام به المنسقون الخمسة من إندونيسيا، وهولندا، والبرازيل، وألمانيا، وبيلاروس، ويعملهم القيادي في عام ٢٠١٨ للمضي قدماً بالعمل الموضوعي وفقاً للولاية المتفق عليها للهيئات الفرعية. وكان اعتماد أربعة تقارير موضوعية لأول مرة منذ سنوات أمراً مهماً، ويجب أن نبني عليه في عام ٢٠١٩. ويجب أن نتجنب إضاعة الوقت في المشاحنات الإجرائية وأن نركز على بناء أرضية مشتركة فيما يتعلق بجميع العناصر الأساسية، حتى نكون أكثر استعداداً لبدء المفاوضات عندما يسمح السياق العام بذلك.

وفي هذا السياق، تدعم بلجيكا جهودكم الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل، وسيسمح إنشاء هيئات فرعية، تبعاً لنتائج مشاوراتكم وردود الفعل الأولى على مشروع النص الذي عممتموه للتو، بمزيد من الهيكليّة ثم بإجراء مناقشات تقنية طوال دورة عام ٢٠١٩، مما سيساعد على إعادة المؤتمر إلى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن. وبلجيكا تؤيد هذا النهج.

وفيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، يود بلدي الإشارة إلى ما يلي. على المستوى العام، تشعر بلجيكا بقلق عميق إزاء تدهور حالة الأمن الأوروبي - الأطلسي. فعلى مدى عقود، ساهمت جهود الحد من التسلح وعدم الانتشار إسهاماً أساسياً في تعزيز أمننا المشترك غير القابل للتجزئة. وإذا لم نكن حذرين للغاية، فإننا نجازف بتقويض إطار عمل أنشئ خطوة بخطوة وبغاية في فيينا، وجنيف، ونيويورك، وبروكسل، وواشنطن العاصمة، وموسكو.

وإننا نلاحظ في الواقع أن البيئة الأمنية الحالية وتساعد التوتر الدولي يؤثران سلباً على استعداد الدول للمضي قدماً في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد حان الوقت لإعادة تقييم دور تحديد الأسلحة في تعزيز الثقة المتبادلة.

وتعلّق بلجيكا أهمية كبيرة على وجود نظام دولي قائم على القواعد يتألف من اتفاقيات شفافة وموثوقة مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي تمثل منذ ٣٠ عاماً حجر الزاوية في الأمن الأوروبي - الأطلسي. ولذلك فإن القلق العميق يساورنا إزاء التأثير المحتمل لعالم

خالٍ من تلك المعاهدة على أمننا. وعلينا أن نكون واقعيين. إن الأمن الأوروبي - الأطلسي ليس أمراً مسلماً به. فهو يتوقف على وجود قواعد واضحة تحترمها جميع الأطراف.

ولا يمكن لتحديد الأسلحة أن ينجح إلا عندما تمثل جميع الأطراف لقواعده وآليات التحقق منه. ولذلك فإننا نأسف بشدة لعدم امتثال روسيا للمعاهدة ولانتهاك المادي للالتزاماتها بتطوير نظام القذائف المتوسطة المدى 9M729. وإننا نعتبر أن العرض الذي نُظم في ٢٣ كانون الثاني/يناير لا يرتقي إلى ما هو متوقع من الشفافية الكاملة.

لقد ظلت الولايات المتحدة في حالة امتثال تام للالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة منذ أن دخلت المعاهدة حيز التنفيذ. وواضح أن حالة تلتزم فيها الولايات المتحدة وأطراف أخرى تماماً بالمعاهدة، في حين لا تلتزم بها روسيا، هي حالة غير قابلة للاستمرار، وتؤدي إلى تفتت النظام الدولي القائم على القواعد. ولهذا السبب، سيدي الرئيس، يدعو بلدي الاتحاد الروسي إلى العودة بسرعة إلى الامتثال الكامل والقابل للتحقق. وأمرُ المحافظة على المعاهدة متروك الآن للاتحاد الروسي.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بلجيكا على بيانه، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأرى أن سفير تركيا يطلب الكلمة.

السيد غونيس (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. إننا نضم صوتنا إلى أصوات المرشحين بالمشاركين الجدد في مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، أود في البداية أن أؤكد لكم مجدداً دعم تركيا الكامل لكم وتعاونها معكم في جهودكم للنهوض بعمل المؤتمر. ونحن نرحب أيضاً في هذا الصدد بجهودكم فيما يتعلق ببرنامج العمل الشامل والمتوازن. ونرى أن إقرار برنامج العمل هو السبيل إلى أداء المؤتمر لمهمته الرئيسية مرة أخرى. ونعرب هنا عن أملنا في أن يتمكن المؤتمر من الاتفاق على برنامج عمل في أقرب وقت ممكن.

سيدي الرئيس، إن تركيا تولي أهمية قصوى للاستقرار الاستراتيجي. ونحن نعتقد في هذا الصدد أنه ينبغي تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات والآليات القائمة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي تنفيذاً كاملاً، والمحافظة عليها. ونحن نعرف في هذه الهيئة مدى صعوبة التفاوض على هذه المعاهدات. فالتعددية، وليس الأحادية، هي التي ساهمت في استتباب السلام والأمن.

وقد علّمتنا التاريخ ضرورة تجنب سباق التسلح. ونحن، ببساطة، لا نريد أن نرى ذلك السباق يحدث مرة أخرى. والتطور الذي حدث فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وآثاره على الأمن العالمي تمثل مصادر قلق. فالمعاهدة تمثل عنصراً أساسياً في هيكل الأمن والاستقرار القائم على القواعد في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. وقد أصدر وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي بياناً بشأن هذه المعاهدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتركيا تؤيد تماماً ذلك البيان.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

وأرى أن ممثل الاتحاد الروسي يطلب الكلمة.

السيد داينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، لقد دعونا زملائنا في الجلسة الأخيرة إلى مناقشة المسألة بمهنية وموضوعية. فماذا يعني ذلك؟ إنه يعني شيئاً بسيطاً للغاية: عندما يتكلم الناس، يجب أن تستند تعليقاتهم أو ملاحظاتهم إلى حقائق وأرقام، وهذا ما حاولنا القيام به في بياننا. وإني أجد صعوبة في فهم كيف لا يستمع بعض الأشخاص إلى تعليقاتنا على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أو كيف لا يفهمونها، ولكن يبدو أن بعضهم لم يستمع لها أو لم يفهمها. وسيكون لزاماً عليّ أن أعيد ما سبق أن قلنا.

أولاً وقبل كل شيء، وفيما يتعلق بالمبالغة الكبيرة في اتهام روسيا بانتهاك المعاهدة، وبشكل أكثر تحديداً فيما يتعلق بالقذيفة 9M729، أقول إن تلك القذيفة هي نسخة حديثة من القذيفة 9M728 التي ليست للولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي أية شكاوى بشأنها. ولم تُدخل أي تغييرات على محركها أو وقودها الدافع. وكما سبق أن أكدت، وورد ذلك أيضاً في الإحاطة ثم في عرض القذيفة، لقد زيد في وزن الرأس الحربي للقذيفة وبالتالي في المواد المتفجرة فيها، وحُسّنت موثوقية نظام ملاحظتها. ومن الواضح أن استخدام نفس المحرك ونفس كمية وقود الدفع كما في النسخ السابقة من القذيفة، لا يجعل النسخة المحدثّة، أي 9M729، قادرة على الطيران مسافة أبعد. الزملاء الأعزاء، إذا كنتم تزعمون أن الأمر ليس كذلك، فهاتوا حقائقكم وأرقامكم.

لنمرّ إلى نقطة أخرى. ما هي الحجج التي قدمتها الولايات المتحدة خلال خمس سنوات من الحوار المزعوم؟ أدرككم بها:

أولاً، إنها نوع من منصة إطلاق وقذيفة، وتسميتها هي 9M729. ولا أظن أنكم بحاجة إلى أن تكونوا خبراء لكي تتوصلوا إلى استنتاج بسيط مفاده أنه لا يمكن حساب مدى القذيفة على أساس تلك الحقائق. وهذه مسألة لا أظنها قابلة للجدل.

ثانياً، لقد أثارت الولايات المتحدة تسمية القذيفة مع الوفد الروسي خلال المشاورات بشأن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. فكيف يمكن الحديث إذن عن خمس سنوات؟

ثالثاً، بالنظر إلى ما قدمته لنا الولايات المتحدة، تقوم ادعاءاتها على من يصنّع القذيفة 9M729. فهل من الممكن حقاً التثبت من مدى القذيفة على أساس اسم الشركة التي تصنعها؟ فإذا كان الأمر كذلك، فأخبرونا كيف يمكن القيام بذلك.

وهناك شيئان آخران: إحدائيات الاختبارات وتواريخ الإطلاق. إن إحدائيات الإطلاق تتطابق مع إحدائيات موقع اختبار روسي يعرفه جيداً خبراء القذائف، وهو كابوستن يار. فما علاقة ذلك بمدى القذيفة؟ إنه موقع اختبار. ونفس السؤال يطرح نفسه. وهناك أيضاً تواريخ الإطلاق. ذلك هو كل ما قدمته لنا الولايات المتحدة. أما ما لم تقدمه لنا الولايات المتحدة مما يمكن أن يضيفي وضوحاً على مسألة القذيفة 9M729 فهو بيانات ناتجة عن تفتيش موضوعي.

ونحن نشاطر المتحدثين قلقهم بشأن مستقبل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. غير أن من يخطط للانسحاب منها ليست روسيا بل هي الولايات المتحدة. أيها الزملاء، لقد استرعيث انتباهكم في الاجتماع الأخير إلى أن روسيا ينتابها عددٌ من المخاوف، يعود بعضها إلى بداية الألفية الجديدة. كما أن لتلك المخاوف صلة بامتثال الولايات المتحدة للمعاهدة. ولسبب ما، لم يُعر أي من المتحدثين اهتماماً بذلك. إننا نتحدث عن منظومات إيصال يتراوح مداها بين ٥٠٠ و ٥٠٠ كيلومتر. وكررنا التأكيد، على وجه الخصوص، أن قاذفات Mk41 الشاملة المنتشرة في رومانيا والمخطط لنشرها في بولندا يشار إليها بهذه الطريقة لأنها مصممة لإطلاق كل من القذائف المضادة للقذائف التسيارية وقذائف توماهوك التي يصل مداها إلى ٢٥٠٠ كم. ولسبب ما، لم أسمع في هذه القاعة أي إعراب عن القلق بذلك الشأن.

أصل الآن إلى نقطتي الأخيرة، لأنني لا أريد أن أطيل عليكم. أنتم تعرفون أن في البيانات التي أُلقيت خطأ. فمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ليست حجر الزاوية في الأمن الأوروبي - الأطلسي. وذلك ليس صحيحاً. وهو قول يتناقض مع الحقائق. فكروا في الأمر. فحتى لو قبلنا رقم ٥٠٠ ٥٠٠ كم، كيف يمكنكم الحديث عن المحيط الأطلسي؟ نعم، الأمر يتعلق بالأمن الأوروبي. وبالنسبة لمن يهتمون كثيراً بامتثال روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أقول ما يلي. في ٢ شباط/فبراير، يجب على الولايات المتحدة أن تقرر البقاء ضمن إطار المعاهدة أو الانسحاب منها. إن القذائف المتوسطة والقصيرة المدى لا تشكل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة. وعليكم، أيها الزملاء، أن تفكروا في سبب اعتزام الولايات المتحدة الانسحاب من المعاهدة والبدء في تطوير هذه القذائف وربما تصنيعها أيضاً. وبإمكانكم أن تستنتجوا بأنفسكم أين ستُنشر تلك القذائف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة قبل أن أعرض مشروع برنامج العمل؟ أرى أن ممثلة رومانيا تطلب الكلمة. فلتتفضل.

السيدة بيلوانكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها بصفتي الوطنية، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لأول مرة في عام ٢٠١٩. وبإمكانكم الاعتماد على الوفد الروماني ليدعمكم ويتعاون معكم لتحقيق النجاح في أعمال هذا العام.

وإني أغتنم هذه الفرصة لأضم صوتي إلى أصوات الوفود التي سبقني في الإعراب عن القلق العميق بشأن انتهاك روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وقد أعربت رومانيا عن دعمها وتأييدها للإعلان الوزاري الصادر عن اجتماع منظمة حلف شمال الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وإننا نؤكد مرة أخرى على أهمية الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بوصفها اتفاقاً تاريخياً يظل مفتاح الأمن والاستقرار على الصعيدين الأوروبي والدولي. ونشجع روسيا على معالجة الشواغل الخطيرة المتعلقة بامتثالها للمعاهدة، بطريقة جهرية وشفافة، وعلى ضمان تنفيذ المعاهدة الكامل والقابل للتحقق.

وفيما يتعلق بإشارة روسيا إلى منظومة القذائف الدفاعية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) في رومانيا، في سياق معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، اسبحوا لي بأن أذكر بالموقف الرسمي لوزارة خارجية رومانيا بشأن هذه المسألة. إن الحديث عن عنصر الدرع المضاد للقذائف في رومانيا أمر لا علاقة له إطلاقاً بهذا السياق. يُضاف إلى ذلك أن موقف رومانيا لم يتغير من المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية، التابعة لناتو، والتي يمثل مرفق ديفيزلو جزءاً لا يتجزأ منها. وقد ذكرت رومانيا مراراً وتكراراً أن مفهوم الدرع المضاد للقذائف التابع لناتو له طابع دفاعي بحت ويمثل إجراءً متناسباً مع التهديد القائم حالياً ومتوافقاً مع جميع الالتزامات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الاتحاد الروسي كل التأكيدات والتفسيرات اللازمة من رومانيا ومن حلفائها في حلف الناتو في هذا الصدد. وسنواصل التشديد على ضرورة استمرار الحوار وتعزيز الشفافية من أجل توضيح أي سوء فهم أو تفسير خاطئ.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة رومانيا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس. وأرى أن ممثل الاتحاد الروسي يطلب الكلمة.

السيد داينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، لدي شيء واحد أريد أن أضيفه. إننا لا نجادل الولايات المتحدة نشرها لمكونات درعها المضاد للقذائف في رومانيا. إننا نقول فقط أن هذه المنصات الشاملة، Mk41، قادرة على إطلاق كل من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وقذائف توماهوك الانسيابية التي يصل مداها إلى ٢٥٠٠ كم. ولا أعرف أي ضمانات يمكن أن تقدمها رومانيا لنا في هذا الشأن، إذا كان موقع القذائف الدفاعية للولايات المتحدة، الموجود على أراضي رومانيا، هو موقع خارج عن حدودها الإقليمية. إنه لأمر غريب بعض الشيء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة قبل أن أعرض مشروع برنامج العمل؟ إذا لم يكن هناك من يريد أخذ الكلمة، فإني أتوقف مؤقتاً عن رئاسة مؤتمر نزع السلاح لأدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

وأود أن أخاطب المؤتمر الآن باسم بلدي، لأنه ذُكر في هذه القاعة في وقت سابق، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لوفد الولايات المتحدة، وللسمير وود شخصياً، على الاهتمام الذي أولاه إلى أوكرانيا في بيانه خلال جلستنا العامة السابقة في ٢١ كانون الثاني/يناير. ويقدر الجانب الأوكراني تقديراً عالياً تضامن الولايات المتحدة خلال هذه الأوقات الصعبة من تاريخنا التي يتعرض فيها بلدي إلى عدوان خارجي مستمر.

وفيما يتعلق بمسألة معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي أثّرت عدة مرات والتي تكلم عنها بالتفصيل السفير وود الاثنين الماضي، أود أن أشدد على أن أوكرانيا تتفهم وتشارك القلق العميق الذي أعرب عنه وفد الولايات المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق. ودولتنا طرفٌ في هذه المعاهدة، وهي ملتزمة التزاماً صارماً بأحكامها وقد كفلت القضاء على فئة القذائف ذات الصلة في إقليمها.

وقد شاركت أوكرانيا بنشاط في اجتماعات لجنة التحقق الخاصة التي طلبت الولايات المتحدة عقدها في السنوات الأخيرة، بموجب المعاهدة، بسبب الانتهاكات المنهجية لأحكام المعاهدة من قبل الاتحاد الروسي. وتشكّل انتهاكات المعاهدة وغيرها من الصكوك الدولية الواردة في البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي، في رأينا، تهديداً مباشراً للأمن الدولي. شكراً.

استأنف الآن رئاستي للمؤتمر. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة قبل أن أعرض مشروع برنامج العمل؟

لا أرى أحداً يريد أن يأخذ الكلمة. لقد عممت الأمانة يوم الثلاثاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير، مشروع برنامج عمل مقدم من الرئاسة الأوكرانية. وأنوي مناقشة هذا المشروع اليوم للاستماع إلى ردود أفعال الوفود. وكما قلت في الجلسة السابقة، أود أن أؤكد لجميع الوفود أنني أعترم إتاحة الوقت لجميع الدول والمجموعات الإقليمية لتزويدي بتعليقاتها على هذا المشروع سواء في هذا الإطار، بشكل رسمي أو غير رسمي، أو على المستوى الثنائي، وسأبذل قصارى جهدي لأستمع إلى جميع المقترحات وأدرجها في النص قدر الإمكان.

وبإمكان الوفود التي ترغب في الإعراب عن آرائها القيام بذلك في هذا الإطار الرسمي. وسن عقد بعد ذلك جلسة عامة غير رسمية للسماح للوفود التي لا ترغب في الإدلاء ببيانات رسمية بالتعليق على هذا المشروع. وأعترم أيضاً عقد جلسة عامة أخرى في الأسبوع المقبل لإجراء مزيد من المناقشات. ويمكن أن أقدم لكم بعد ذلك مشروعاً جديداً لبرنامج العمل هذا يأخذ في الاعتبار التعليقات التي استمعت لها وتلقيتها.

أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، سيداتي وسادتي، وفقاً للمادتين ٢٨ و ٢٩ من النظام الداخلي للمؤتمر، التي تنص على أن يقرّ المؤتمر، في بداية دورته السنوية وعلى أساس جدول أعماله، برنامج عمله الذي يتضمن جدول أنشطته لتلك الدورة، مع مراعاة التوصيات والمقترحات والقرارات المشار إليها في المادة ٢٧، تلتزم أوكرانيا، مثلما سبق أن ذكرت في بياني السابق في هذه القاعة، بالوفاء بمسؤوليتها في بذل الجهود لوضع برنامج عمل لدورة عام ٢٠١٩.

وعملاً بهذا الهدف الطموح للغاية، عممت أمانة المؤتمر مساء الثلاثاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير، مقترح أوكرانيا بشأن مشروع برنامج العمل، الوارد في الوثيقة CD/WP.618، على جميع الممثلين الدائمين ورؤساء الوفود للدول الأعضاء في المؤتمر.

وقد شرحتُ بوضوح في بياني الأولي بصفتي أول رئيس لدورة هذا العام، في ٢١ كانون الثاني/يناير، الأسس المنطقية التي استند إليها وفد أوكرانيا في تقديمه لمشروع الوثيقة تلك. وأود هذه المرة أن أكون أكثر تحديداً وأن أقدم للدول الأعضاء فهماً واضحاً لما تهدف إليه أوكرانيا بتلك المبادرة.

أولاً وقبل كل شيء، يتضمن مشروع برنامج عملنا في ديباجته إشارة إلى خطة نزع السلاح التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وقد أشارت أوكرانيا إلى أن المؤتمر لم يتوصل في العام الماضي إلى اتفاق بشأن مواصلة النظر في هذه الوثيقة في هذه القاعة وأنه أعرب عن آراء متباينة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، يرى

وفدي، وكذلك وفود أخرى، أهمية جدول الأعمال المذكور أعلاه وقيمتها المحتملة. وفي هذا الصدد، يقترح مشروع برنامج عملنا أخذ تلك الوثيقة في الاعتبار أثناء أعمالنا.

وفيما يتعلق بالجزء الموضوعي من مشروع برنامج العمل الذي تقترحه أوكرانيا، يؤكد وفدي من جديد أنه بالرغم من أننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل في العام الماضي، فإن هناك اهتماماً سياسياً واضحاً بإجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، كما تبين من المشاركة النشطة للوفود في عمل الهيئات الفرعية الخمس.

واعتقاداً منا بأنه ينبغي لنا الاستفادة من جميع الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨، والبناء عليها، واتخاذ إجراءات فورية لكي يستعيد المؤتمر مكانته المناسبة كهيئة تفاوضية هامة، وفي محاولة لإيجاد طريقة للحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، حرصنا على أن تتضمن العناصر الرئيسية لمشروع عملنا إشارات إلى عمل الهيئات الفرعية الخمس المنشأة بموجب القرارات الواردة في الوثيقة CD/2119 المؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، والوثيقة CD/2126 المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨.

وفي هذا السياق، تتضمن الفقرة ٦ (أ) من مبادرتنا، والتي تقابل البند ١ من جدول أعمال المؤتمر، المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، ولاية تفاوضية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة، تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويمثل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في رأينا، الخطوة المنطقية والعملية التالية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن الضروري تقييد سباق التسلح النووي وتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وتنص الفقرة ٦ (ب) من مشروع برنامج العمل الذي تقترحه أوكرانيا، وفقاً للبند ٢ من جدول الأعمال، المعنون "منع نشوب حرب نووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة"، على إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بنزع السلاح النووي. ويمكن لهذه التدابير، في رأينا، أن تشمل خطوات عملية لجهود تدريجية ومنهجية لخفض الأسلحة النووية بهدف إزالتها في نهاية المطاف. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن نزع السلاح النووي الكامل بشكل لا رجعة فيه هو الضمان الوحيد لحماية الإنسانية من العواقب الفتاكة المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية. وهو هدف يتطلب نهجاً طويلاً الأجل وخطوات عملية وتدابير فعالة لنزع السلاح بطريقة شفافة لا رجعة فيها، وبناء نظام من الأدوات المتداعمة لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وتقترح الفقرة ٦ (ج)، المتعلقة بالبند ٣ من جدول الأعمال، المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير فعالة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتعتقد أوكرانيا أن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك للبشرية ويجب استخدامه واستكشافه فقط للأغراض السلمية ولصالح جميع البلدان ومصلحتها. وينبغي ألا يصبح الفضاء الخارجي ساحة تنافس فيها السياسات الاستراتيجية. ومن شأن وضع أسلحة في الفضاء الخارجي أن يعمق انعدام الأمن العالمي، وأن يؤثر على جميع البلدان. ويمكن لسباق

التسلح في الفضاء الخارجي أن يكون عاملاً مزعزعا للاستقرار، بغض النظر عن فئة الأسلحة المستخدمة فيه.

وتتضمن الفقرة ٦ (د)، وفقاً للبند ٤ من جدول الأعمال، المعنون ”اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها“، ولاية تفاوضية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الترتيبات الدولية الفعالة التي يمكن أن تتخذ شكل صك دولي ملزم قانوناً. وتواصل أوكرانيا دعمها لمفهوم الضمانات الأمنية السلبية كعنصر عملي للحد من انعدام الأمن، الذي يُعتبر في معظم الحالات أحد الدوافع الرئيسية لاستحداث قدرات في مجال الأسلحة النووية.

وتقترح الفقرة ٦ (هـ)، المتعلقة بالبند ٥ من جدول الأعمال، المعنون ”الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ والأسلحة الإشعاعية“، إنشاء فريق عامل ووضع جدول زمني لأنشطته خلال دورة المؤتمر لإجراء مفاوضات بهدف وضع آلية حوكمة عالمية بشأن تهديدات الأمن البيولوجي الحالية والمحتملة. وإننا ندرك أن مجموعة العوامل البيولوجية التي يمكن استخدامها كأسلحة تتسع بسرعة ويمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الحوادث البيولوجية، تمتد من الأوبئة التي تحدث بشكل طبيعي إلى استخدام الأسلحة البيولوجية من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ونحن نعتقد في هذا الصدد أن لإنشاء الفريق العامل المذكور أعلاه أهمية كبيرة وصلة وثيقة بعمل المؤتمر، لا سيما بالنظر إلى أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد تم التفاوض بشأنها في إطار المؤتمر.

وتنص الفقرة ٦ (و)، وفقاً للبند ٦ من جدول الأعمال، المعنون ”برنامج شامل لنزع السلاح“، على إنشاء فريق عامل لمدة دورة المؤتمر لتحديد وتوضيح النهج المفاهيمية والتدابير الفعالة في مجال تكنولوجيات الأسلحة الناشئة، ووضع التوصيات بشأن تلك النهج والتدابير، في مجال تكنولوجيات الأسلحة الناشئة بهدف ضمان أمور منها حماية الهياكل الأساسية الحيوية. وإننا نعتقد أنه يجب على المؤتمر أن يهتم عن كثب بالتحديات الجديدة والناشئة في مجال الأمن الدولي. وفي ظل وجود العوامل البيولوجية الخطرة، والقدرات السيبرانية الهجومية، وتسليح الذكاء الاصطناعي، يجب على المجتمع الدولي أن يراقب وينظم هذه المسائل وغيرها عن كثب لضمان عدم تحولها إلى ما يهدد وجودنا الجماعي مستقبلاً. ومسألة حماية البنية التحتية الحيوية عنصر أساسي آخر أصبحنا، مع الأسف، نتعامل معه يومياً في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٣. وقد علّمتنا تجربتنا أن هذه مسألة ما ينبغي تجنبها عند مناقشة التحديات المتعلقة بالأمن، وأنها تستحق مكانة مناسبة في مداولاتنا.

وتقترح الفقرة ٦ (ز) المتعلقة بالبند ٧ من جدول الأعمال، المعنون ”الشفافية في مجال التسلح“، ولاية تفاوضية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن عناصر الترتيبات المتعددة الأطراف في هذه المسألة، بما في ذلك اتفاقات ملزمة قانوناً. ويدرك وفدنا إدراكاً تاماً أن تكديس الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار يشكل تهديداً للسلم والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، لا سيما بجعل التوترات والصراعات تتفاقم وتتحول إلى مصادر قلق خطيرة تتطلب حلولاً عاجلة. وقد اقترحنا، آخذين ذلك في الاعتبار، هذه الفقرة في مشروع برنامج عملنا، مراعين أن من شأن زيادة الانفتاح والشفافية في مجال التسلح أن تعزز الثقة وتخفف من التوترات، وتدعم

السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتساعد على ضبط النفس في مجال الإنتاج العسكري ونقل الأسلحة.

السادة المندوبون الكرام، سيداتي وسادتي، إننا ندرك تمام الإدراك أن مشروع برنامج عملنا الذي يعكس في الوقت الحالي أولويات أوكرانيا الوطنية في المجالات ذات الصلة بأعمالنا المشتركة، ثري في مضمونه. فهو يحتوي على عدة عناصر مختلفة لا يمكنها، بالرغم من أهميتها في سياق ضمان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحقيق السلام والأمن، أن تستوعب بالكامل في هذه المرحلة المواقف والأولويات العاجلة السائدة لكل دولة عضو في المؤتمر. وهذا واضح من المشاورات الأولية التي أجراها وفدي بالفعل.

وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الجانب الأوكراني البيانات ذات الصلة التي أقيمت خلال الجلسات العامة السابقة هذا العام، بما في ذلك القول إن وضع برنامج عمل شامل ومتوازن أصبح حتماً غير قابل للتحقيق، وكذلك التصوّر السائد أن الجدول الزمني هو، في جوهره، برنامج عمل.

وإننا نشاطر الدول الأعضاء شعورها بالإحباط من حالة الجمود التي وصل إليها المؤتمر، ونحن أيضاً نود أن يعود منتدانا إلى العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، فإن ترؤس الوفد الأوكراني لأول دورة المؤتمر هذا العام يعطيه شعوراً بالالتزام بأن يكون طموحاً وصاحب مبادرة في أعمالنا لعام ٢٠١٩، ويجب أن نهدف إلى تحقيق أهداف عالية، خاصةً هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الأربعين لمؤتمرنا. وبإمكاننا في الوقت نفسه، أن نخفف من طموحاتنا باتباع نهج أكثر واقعية وبرغماتية، إذا ما استصوبنا القيام بذلك في نهاية المطاف.

السادة المندوبون الكرام، سيداتي وسادتي، أود أن أشدد على أن مشروع برنامج العمل المعروض عليكم هو وثيقة حية منفتحة على جميع المناهج والأفكار والمقترحات المنتجة لدفع أعمال المؤتمر إلى الأمام. ووفدي يشجعكم على تقديم المزيد من المساهمات في مبادرة أوكرانيا، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ مواقف بناءة وخلاقة وإلى إيجاد حلول مشتركة للقيود التي تراكمت على مدى العقدين الماضيين في المؤتمر، وهي مهمة لا بد من القيام بها لكي يفي المؤتمر بولايته. شكراً.

الزملاء الأعزاء، أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين الذين يرغبون في تناول الكلمة في إطار رسمي. وأول وفد مسجل على قائمتنا هو وفد بيلاروس، يليه ممثل إكوادور.

السيد نيكولايشيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الهام. وباسم وفد بيلاروس، أتمنى لكم ولكل الرؤساء التوفيق في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح. ويمكنكم الاعتماد على وفدي لدعمكم دعماً كاملاً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبدأ بتقديم عدد من التعليقات العامة. إن لدينا شواغل خطيرة للغاية بشأن الحالة الراهنة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. فالتآكل المستمر للنظام وكذلك الحاجة إلى تقييم التحديات والتهديدات الجديدة والتصدي لها يتطلب الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف وشاملة ومتوازنة للتغلب على الأزمة الأمنية بدون تأخير. وإننا نرى أن ولاية المؤتمر ونطاقه يسمحان بتقديم مساهمة مهمة في هذه العملية.

ولذلك، نعتبر أن استخدام المؤتمر ساحة لتبادل الاتهامات أو إصدار الأحكام بشأن الوضع السياسي الداخلي في بلد أو في آخر، سواء فيما يتعلق بنتيجة انتخابات داخله أو علاقة بين مختلف فروع حكومته، هو ترف لا يمكننا أن نسمح به لأنفسنا. وإننا نعتقد أن ذلك يؤثر سلباً على جدوى المؤتمر كآلية تفاوض متعددة الأطراف.

ويتطلب تطور التقدم العلمي والتقني والتكنولوجيات الجديدة استجابات متنوعة. وإننا نعتبر أن وضع خطوات موضوعية بشأن نزاع السلاح النووي، بما في ذلك الضمانات الأمنية السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتقييم ودرء المخاطر المرتبطة بالاستخدام المدمر للتكنولوجيات الجديدة، هي مسائل تأخر كثيراً تحقيقها وبإمكان المؤتمر أن يتدارك ذلك التأخير. والنتائج التي حققها الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدماً بأعمال المؤتمر في عام ٢٠١٧، والهيئات الفرعية الخمس خلال دورة ٢٠١٨، تبعث لدينا أملاً مشوبة بالحذر في هذا الصدد.

ويبدو أن السبيل إلى الخروج من مأزق التفاوض هو النظر في القضايا الحقيقية التي تواجه المؤتمر. ومنها، على سبيل المثال، خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل لدى جماعات من غير الدول. وهناك حديث كثير عن ذلك. فهل يمكن للمؤتمر وضع إجراءات لتدمير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومعدات الإنتاج التي ضُبطت لدى مجموعات من غير الدول؟ وهل يمكن للمؤتمر أن يضع مبادئ توجيهية لمنع وقوع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في أيدي جهات من غير الدول في الحالات التي يسفر فيها نشوب صراع عن وقوع تلك الأسلحة أو المعدات تحت سيطرة إحدى الدول في إقليم دولة أخرى؟ إننا نعتقد أن ذلك ممكن. وهذا هو ما ترمي إليه مبادرة وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وهو يرد في المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ من الاتفاقية المقترحة. ونفس الشيء يصح عن العديد من المسائل الأخرى.

أما فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، فإنها تمثل، بالنسبة لبلاروس ولطرفي المعاهدة، قضية حساسة للغاية. وإننا نشعر بالقلق لقرار أحد الطرفين التوقف عن الوفاء بالتزاماته بموجب المعاهدة. ونحن متأكدون في الوقت نفسه من أنه لا يمكن إنقاذ المعاهدة بتوجيه الانتقادات. فلكل من الولايات المتحدة وروسيا مخاوف بشأن الامتثال للمعاهدة. ولا يمكن في رأينا تهدئة هذه المخاوف إلا من خلال آليات المعاهدة نفسها، بما في ذلك لجنة التحقق الخاصة، على أساس حوار يتسم بالروح المهنية وبالاحترام المتبادل.

وهل يمكن للمؤتمر أن يقدم مساهمة إيجابية في هذه العملية؟ إننا متيقنون من قدرته على ذلك. فبإمكانه، على سبيل المثال، صياغة اتفاق دولي شامل لتقييد تطوير القذائف المتوسطة المدى ونشرها واستخدامها. ونحن مقتنعون أيضاً بأن المضي قدماً سيكون أسهل من خلال إطار إجرائي وعملي بسيط. ولسنا الوحيدين الذين ندعو إلى جعل برنامج العمل تقنياً قدر الإمكان، وهو ما سيسمح باعتماده في بداية دورة المؤتمر. ونلاحظ بارتياح أن هذه الأصوات تتزايد.

سيدي الرئيس، إننا ممتنون للجهود التي تبذلونها للمحافظة على الاتجاه الإيجابي الذي حُدد في دورتي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وتطويره. ونحن ندعم هذه الجهود. ونشكركم على تعميم مشروع برنامج العمل. وهو قيد الدراسة حالياً في عاصمتنا. ونطلب في هذا الصدد إعطاءنا وقتاً كافياً للنظر فيه ودراسته قبل عقد الجلسة العامة القادمة.

وفيما يلي تعليقاتنا الأولية.

تبين المناقشات التي دارت في الهيئة الفرعية ٥ أن المجال العلمي الجديد للبيولوجيا التركيبية قد يكون أوضح مثال على المخاطر الناجمة عن الإنجازات العلمية والتكنولوجية الجديدة. ويستحيل في الوقت نفسه استبعاد التهديدات التي تظهر في المجالات الأخرى. وقد تحدث كل من الوفدين والخبراء المدعوون عن هذا الجانب. ولذلك، يبدو لنا مفيداً تضمين الفقرة ٦ (هـ) إشارة إلى هذه المسألة بشكل أعم: وضع آلية حوكمة عالمية لتقييم المخاطر التي تمثلها التكنولوجيات الجديدة والحالية على الأمن الدولي، بما في ذلك الأمن البيولوجي والكيميائي. وستقدم إليكم مقترحات أكثر تفصيلاً بمجرد استلامنا للتعليمات ذات الصلة.

واسمحوا لي أن أؤكد لكم استعداد وفد بيلاروس للمشاركة البناءة في مشروع برنامج العمل من أجل ضمان العمل الموضوعي للمؤتمر خلال دورة عام ٢٠١٩.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل إكوادور، يليه ممثل كولومبيا.

السيد دافالوس دافالوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): شكراً، سيدي الرئيس. أولاً، أشكركم على تعميم مشروع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩. وأود في هذا الصدد، وبالرغم من أن حكومتي لا تزال تنظر في الوثيقة، أن أدلي ببعض التعليقات الأولية.

إن إكوادور ترحب بالجهود التي بذلتها لاقتراح برنامج عمل طموح لعام ٢٠١٩، مع مراعاة الحالة الجيوسياسية العالمية، والتوترات، والنداء الذي وجهه الأمين العام في "خطة نزع السلاح" التي حدد فيه بوضوح الحاجة إلى تحقيق تقدم عاجل في السعي إلى إبرام اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح. وإننا نعتبر إيجابياً أن يأخذ برنامج العمل في الاعتبار التقدم الذي أحرزته الهيئات الفرعية في عام ٢٠١٨، والتي نرى أنه ينبغي لولاياتها أن تسهم في أعمال المؤتمر هذا العام.

وأود مع ذلك أن أؤكد من جديد موقف إكوادور الذي يعتبر عدم الانتشار ونزع السلاح كلاً لا يتجزأ. ولذلك، نود أن نقترح مراجعة التوازن بين النتائج المقترحة لكل بند من بنود جدول الأعمال. ونحن نعتقد بصفة خاصة أنه من المهم التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف تكون ملزمة قانوناً ليس فقط فيما يتعلق بالمواد الانشطارية - بما في ذلك تدمير المخزونات - وإنما أيضاً فيما يتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. وبالمثل، نعتقد أنه من المهم ربط موضوع نزع السلاح النووي بمعاهدة حظر الأسلحة النووية التي تم التفاوض بشأنها مؤخراً، وهي صك يتزايد عدد البلدان الموقعة عليه.

ومن ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال المرتبط تحديداً بالأسلحة البيولوجية، نعتقد أن المؤتمر ليس هو المحفل المناسب لمعالجة هذا الموضوع؛ ونرى، بدلاً من ذلك، أنه من المهم للغاية تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وأخيراً، وفيما يتعلق بموضوع الشفافية، تؤيد إكوادور ترتيبات الشفافية والمشاركة فيها بأكبر قدر ممكن، وتؤيد بالتالي التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً في هذا المجال.

سيدي الرئيس، أشكركم مرة أخرى على مشروع النص الأولي هذا وأؤكد من جديد استعداد وفدي للتعاون معكم في تأمين التوصل إلى اتفاقات ليتسنى للمؤتمر الشروع في أعماله الموضوعية. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إكوادور على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كولومبيا، تليه ممثلة الهند.

السيد ديمات كارديناس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً، سيدي الرئيس. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم على برنامج العمل الذي اقترحتموه، ونحن نأمل على هذا الأساس التوصل إلى اتفاقات تسمح لنا باستئناف ولايتنا للتفاوض على صكوك ملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح. إن كولومبيا ترحب بمبادرتكم الطموحة التي تشكل أساساً للتفاوض، والتي سنتمكن معا من تعزيزها في الأسابيع المقبلة في سعينا إلى وضع وثيقة قوية وذات ولاية واضحة وموجزة وأهداف قابلة للتحقيق، للدورة ٢٠١٩ هذه.

ويسرنا أن نرى أن اقتراحكم يهدف إلى البناء على ما تم تحقيقه خلال دورة ٢٠١٨. وسيسمح لنا العمل الممتاز الذي أنجزته جميع الوفود في الهيئات الفرعية بفهم المواقف الرئيسية بشأن البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وتحديد الأرضية المشتركة التي سننطلق منها واثقين من تحقيق نتائج أفضل خلال هذه الدورة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصي وفدي بضرورة تضمين برنامج العمل ولايات محددة بوضوح، لا تتيح مجالاً لإثارة الشكوك في المستقبل. وستكون المفاوضات الفنية معقدة وكثيفة، ويجب ألا نعرقها بمناقشات إجرائية يمكن تجنبها بوضع برنامج عمل سليم ونظام داخلي يحكم سير مؤتمراتنا.

سيدي الرئيس، إننا ندرك أن البنود المدرجة في مشروع برنامج العمل بلغت مراحل مختلفة من التطوير. ومع ذلك، من الضروري أن يتسم عملنا بالاستمرارية وأن يخدم الغرض المتمثل في تشجيع وتطوير التفاوض على صكوك دولية ملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح. ونحن نعلم أن برنامج عملكم يتضمن قضايا تهم بعض الوفود الموجودة هنا. ونأمل، مع ذلك، أن يبدى الجميع مرونة والتزاماً تجاه المؤتمر، من أجل تحقيق نتائج ملموسة لفائدة السلم والأمن الدوليين. والتوصل إلى توافق الآراء، وهو القاعدة العليا التي يعمل وفقها هذا المؤتمر، هو اختبار للإرادة السياسية. وحاجة النظام الدولي إلى هذا المنتدى للوفاء بولايته التفاوضية تُلزمننا بالعمل بشكل بناء لإيجاد حلول لشواغل جميع الوفود.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي في الختام أن أؤكد من جديد التزام كولومبيا تجاه المؤتمر واستعدادها لاستئناف العمل الموضوعي في مجال اختصاصه. إن برنامج العمل الذي تقترحوه يقربنا من هذا الهدف، ونحن واثقون من أننا سنكون، بدعم من جميع الوفود، قادرين على إثبات أهمية هذا المنتدى المتعدد الأطراف والطابع الملح لأعماله.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة الهند، يليها ممثل اليابان.

السيدة بهانداري (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. إن وفد الهند يشكركم على موافاتنا بمشروع برنامج العمل الذي تقترحوه لعام ٢٠١٩، والوارد في

الوثيقة CD/WP.618. ووفقاً للمادة ٢٩ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، يتعين على الرئيس تقديم برنامج عمل إلى المؤتمر للنظر فيه واعتماده. ووفقاً للمادة ٢٨، ينبغي أيضاً وضع برنامج العمل هذا في بداية الدورة السنوية. ويظل الالتزام بتقديم برنامج عمل، بالتالي، مسألة على غاية الأهمية بالنسبة للرئاسة الأولى للمؤتمر على وجه الخصوص، ولذلك فإننا نشيد بجهودكم ونقدّر ما تقومون به في الاضطلاع بهذه المسؤولية الأساسية.

ونشكركم أيضاً على قضاء بعض الوقت للاجتماع أمس بمجموعة الـ ٢١، بناءً على طلبها، لمناقشة مشروع برنامج العمل الذي تقدمتم به. وإننا نقدر رغبتكم في تلقي المقترحات والأفكار من جميع الدول الأعضاء لتحسين مشروع النص الأولي.

سيدي الرئيس، إن الهند باقية على التزامها باعتماد برنامج عمل في المؤتمر. ونحن نقدم بالتالي دعمنا وتعاوننا الكاملين لهذا المسعى الجماعي. وبهذه الروح، نقدم لكم بعض الاقتراحات لتنظروا فيها.

أولاً، وكتعليق عام، إننا نرحب بالولايات التفاوضية بشأن البنود الأساسية في جدول أعمال المؤتمر، ونعتقد، مع ذلك، أنه المناسب لو أجريت تلك المفاوضات بهدف إبرام صكوك ملزمة قانوناً. وإلا فإنها ستظل أساساً ولايات مناقشة وليست ولايات تفاوض.

ثانياً، تولي الهند أولوية عالية لنزع السلاح النووي الشامل، وغير التمييزي، والقابل للتحقق. ولا يزال نزع السلاح النووي يمثل أولوية قصوى لمجموعة الـ ٢١ أيضاً. ولذلك نؤيد تناول مسألة نزع السلاح النووي كأولوية في إطار البند ١ من جدول الأعمال والفقرة ٦ (أ) من مشروع نصكم. وسيكون ذلك متماشياً أيضاً مع قرارات العام الماضي، وكذلك مع العمل الذي أُنجِز في إطار الهيئة الفرعية ١. ونرحب أيضاً بتعزيز الولاية الرامية إلى التفاوض على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية.

ثالثاً، وبدون المساس بالأولوية التي نعلقها على نزع السلاح النووي، نؤيد التفاوض في المؤتمر على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونرحب باقتراحكم، ونقترح تناول ذلك في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، كما حدث في العام الماضي، والفقرة ٦ (ب) من مشروع نصكم. ونقترح أيضاً تغيير الصياغة، بحيث يكون نص الولاية التفاوضية واضحاً كالتالي: ”التفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها“.

رابعاً، سنكون على استعداد لمواكبة مقترحاتكم في إطار البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال بشأن المنع المقترح لسباق التسلح في الفضاء وضمانات الأمن السلبية، على التوالي، ولكننا نقترح تعزيز الولايات التفاوضية في كلتا الحالتين من خلال الإشارة إلى إبرام صكوك دولية ملزمة قانوناً.

خامساً، وفي إطار البند ٥ من جدول الأعمال، لعن كنا ندرك حجم وخطورة التهديدات التي يتعرض لها الأمن البيولوجي، القائمة منها والمحتملة على حد سواء، فإننا لسنا مقتنعين تماماً بمزايا إنشاء فريق عامل في المؤتمر للتعامل مع هذا التحدي، ونود بالتالي تلقي

توضيحات حول مقترحكم بهذا الخصوص. وبودنا أيضاً مزيداً من التوضيح فيما يتعلق بآلية الحوكمة العالمية المقترحة والمشار إليها في مشروع نصكم.

وفي الختام، سيدي الرئيس، وكما ذكرنا سابقاً، نظل ملتزمين بالعمل معكم ومع الوفود الأخرى لإقرار برنامج العمل الذي اقترحتموه. وفي حالة عدم توافق الآراء في هذه القاعة على برنامج عمل ذي ولايات تفاوضية، نقترح المضي قدماً بالعمل الموضوعي والتقني في المؤتمر بشأن جميع بنود جدول الأعمال الأساسية من خلال إعادة تفعيل الهيئات الفرعية للعام الماضي. شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الهند على بياها وأعطي الكلمة الآن إلى سفير اليابان، يليه ممثل إندونيسيا.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إنني أحضر هنا بصفتي قائماً بالأعمال وأود أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح، وأضم صوتي إلى أصوات بلدان أخرى في تأكيد تعاوننا التام معكم في جهودكم للوفاء بمهمتكم الهامة.

إن اليابان تقدر تقديراً عالياً الجهود التي بذلتوها مؤخراً في صياغة برنامج عمل شامل، نراه تعبيراً عن حرصكم والتزامكم بتنشيط المناقشات في المؤتمر. وترحب اليابان بكل الجهود الرامية إلى تنشيط المؤتمر وهي على استعداد للمشاركة في هذه المناقشات بأكثر الطرق إيجابية ومرونة. وسمحوا لي أن أبدي ثلاثة تعليقات أولية على مشروع برنامج العمل الذي اقترحتموه.

النقطة الأولى تتعلق بالفقرة ٦ وفقراتها الفرعية التي تشير إلى مراعاة التقدم المحرز في الهيئات الفرعية للمؤتمر في عام ٢٠١٨ والبناء عليه. وترى اليابان أننا حققنا الكثير، فقد أجريت مناقشات جوهرية في الهيئات الفرعية في العام الماضي. وينبغي لنا أن نستفيد هذا العام مما أنجز في تلك المناقشات. وهذه الاستمرارية مهمة للغاية، ولذلك فإننا نؤيد بقوة هذه الجهود.

وتتعلق النقطة الثانية بالولاية التفاوضية بشأن البنود الأساسية الأربعة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ومن المفيد دائماً، في المهام الصعبة للغاية، مواجهة التحديات بروح من الطموح. ولدى اليابان في هذا الصدد توقعات كبيرة بأن الرئيس سوف يتصدى لتلك القضايا الصعبة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الجهود السابقة، مثل برنامج العمل الذي عرضته الرئاسة المكسيكية في عام ٢٠١٥، فإننا نرى من المفيد أيضاً توخي بعض الحذر وأخذ جوانب الجدوى ومتطلبات الإنجاز في الاعتبار. ونحن نرى أيضاً أن البعض من البنود الأساسية الأربعة في جدول الأعمال، أكثر نضجاً من غيرها لتكون موضع مفاوضات. وتعتقد اليابان أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي يعتبرها المجتمع الدولي عموماً أكثر الصكوك نضجاً، هي أكثرها قابلية للتفاوض، مع مراعاة النتائج الملموسة التي توصل إليها فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

النقطة الثالثة هي أنه يتعين علينا أن نبدأ المناقشات الموضوعية في أقرب وقت ممكن. ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الأربعين للمؤتمر، وعلينا أن نُظهر فعلاً أننا نجري مناقشات موضوعية. ومن وجهة النظر هذه، وبالرغم من أنه من المستحسن الاتفاق على برنامج عمل في عام ٢٠١٩، فإننا نقترح بشدة، في حالة وجود صعوبات تعود إلى ضيق الوقت أو اعتبارات

الفعالية من حيث التكلفة، أن نتناول أفكاراً أخرى، مثل الهيئات الفرعية، أو الخطط البديلة المحتملة الأخرى، من أجل الشروع في مناقشات موضوعية في أقرب وقت ممكن.

شكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير مصر، يليه ممثل إندونيسيا.

السيد يوسف (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. أود أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لجهودكم في الوفاء بولايتكم. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع الجهود المضنية التي بذلتوها للقيام بالأعمال الموضوعية للمؤتمر.

إن الشروع مبكراً في بحث الموضوع دليل على التزامكم بعمل المؤتمر. وأود اليوم، في هذا الصدد، أن أقدم وجهات نظر وفدي الأولية بشأن مشروع برنامج العمل، الذي قدمتموه لنا. وسأدلي ببيان عام في الجلسة العامة القادمة.

سيدي الرئيس، ترى مصر أن الأولوية القصوى للمؤتمر في بداية دورته السنوية هي اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. وفي هذا الصدد، لا يوجد أي شك فيما يتعلق بالمسؤوليات المعهود بها إلى رئيس المؤتمر بموجب النظام الداخلي، ولا سيما المادة ٢٩.

ويوجد على جدول أعمال المؤتمر عدد من القضايا ذات الأهمية القصوى التي يتعين التفاوض بشأنها لإبرام صكوك ملزمة قانوناً. وفي حين نقدّر الرأي الداعي إلى تناول البنود السبعة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، على قدم المساواة وربما في وقت واحد، فإننا نشدد على أن بنود جدول الأعمال الأربعة الأساسية هي التي لها أولوية قصوى في المؤتمر. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى استنتاجات التقرير الختامي عن عمل الفريق العامل غير الرسمي المنشأ عام ٢٠١٥، والواردة في الوثيقة CD/2033. ووفقاً لتلك الاستنتاجات، ينبغي أن يظل تركيز المؤتمر على البنود الأساسية لجدول الأعمال، وينبغي أن يظل الهدف الرئيسي هو التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً. وينبغي للمؤتمر ألا يفقد تركيزه على هذا الهدف الأساسي.

سيدي الرئيس، إننا نقدر المقترح الذي تقدمتم به، ونود أيضاً إبداء الملاحظات التالية:

أولاً، نخطط علماً بالإشارة إلى التفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من بنود جدول الأعمال. والمؤتمر ليس هيئة تداولية بل هو هيئة تفاوضية، ونحن نفضل التشديد على هذه الصيغة في جميع بنود جدول الأعمال لإبراز أن التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً هو الهدف الرئيسي للمؤتمر.

ثانياً، إن ترتيب وتركيز بنود جدول الأعمال على النحو الوارد في مشروع برنامج العمل، ولا سيما البنود ١ و ٢، غير مقبولين لدى وفدي. فالبنود ١ من جدول الأعمال يركز دائماً تركيزاً خاصاً على نزع السلاح النووي، كما يتضح من عنوانه: ”وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي“. وينبغي لهذا البند أن يتضمن ولاية تفاوضية بإبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق إزالة كاملة لا رجعة فيها للأسلحة النووية في

إطار زمني محدد وتحت رقابة دولية فعالة وبشكل قابل للتحقق. ونقترح أيضاً اتباع النهج الذي تُقَدَّ في السنوات السابقة، مع دمج البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال والتركيز على المفاوضات بشأن صك متعدد الأطراف وملزم قانوناً وغير تمييزي ويمكن التحقق منه بفعالية، يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وفقاً لتقرير المنسق الخاص (الوثيقة CD/1299 لعام ١٩٩٥) والولاية الواردة فيه. وينبغي للصك المنشود أن يفي بكل من هديّ عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ثالثاً، فيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، المتعلق بضمانات الأمن السلبية، نؤيد اقتراحكم بشأن التفاوض على ترتيب دولي فعال، ونود استخدام صياغة تؤكد وجوب أن يكون ذلك الترتيب شاملاً، وغير مشروط، وغير قابل للإلغاء، وفعالاً، وملزماً قانوناً.

رابعاً، فيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال، نعتقد أنه ينبغي مناقشة التركيز الخاص على الأمن البيولوجي، وأن تكون اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي المنتدى ذي الصلة المكلف بتناول مسألة الأسلحة البيولوجية.

خامساً، فيما يتعلق بالبند ٦ من جدول الأعمال، نرى أن موضوع الأسلحة والتكنولوجيات الناشئة يُناقش حالياً باستفاضة في منتديات أخرى، لا سيما الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

سادساً، فيما يتعلق بالبند ٧ من جدول الأعمال، الذي يتناول الشفافية، إن التركيز المقترح في مشروع برنامج العمل في غير محله. فهناك آليات أخرى لتحقيق مزيد من الشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية وتجارتها.

سيدي الرئيس، إننا نؤكد مرة أخرى تقديرنا لجهودكم ونقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع جميع أعضاء المؤتمر بطريقة بناءة وتفاعلية لاستئناف العمل الموضوعي للمؤتمر.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير مصر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل إندونيسيا، يليه ممثل باكستان.

السيد سيدهارتا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠١٩. وأتمنى لك كامل النجاح في أداء مهامكم وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل لكم للنجاح في ولايتكم. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في دورة ٢٠١٩، اسمحوا لي أيضاً أن أرحب بحرارة بجميع السفراء والخبراء الجدد في المؤتمر وبالأمانة الجديدة للمؤتمر، السيدة رادا داي. ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق معكم.

سيدي الرئيس، يتقدم وفدي لكم ولوفدكم بالشكر على مشروع برنامج العمل (الوثيقة CD/WP.618) التي عممتها الأمانة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. ونشكركم على جهودكم المخلصة لإعادة المؤتمر إلى العمل الموضوعي، وفقاً لولايته بصفته المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف في المجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح. وقد أرسلنا برنامج العمل إلى عاصمتنا وتلقينا انطباعاتها عنه. وسأحاول الإيجاز وعدم تكرار نفس القضايا أو المخاوف التي سبق أن أثارها

متكلمون سابقون، باستثناء الموضوعات التي يعيرها بلدي اهتماماً بوصفها جانباً من مواقفه الرئيسية.

سيدي الرئيس، أولاً، فوجئ وفدي بخلوّ برنامج عملكم المقترح من ذكر للموقف الذي تتخذه مجموعة الـ ٢١ منذ وقت طويل ويؤيده بلدي، والداعي إلى الشروع في التفاوض على نزع السلاح النووي، وخاصة إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وتنص على تدميرها. وتمثل هذه المسألة بالنسبة لإندونيسيا والأعضاء الـ ٣٢ الآخرين في المجموعة أولوية قصوى. وبدون المساس بالأولوية التي توليها إندونيسيا لنزع السلاح النووي، فإن موقف وفدي مرّن فيما يتعلق بالطريقة التي نود المضي بها قدما في مسألة المواد الانشطارية. غير أننا نرى أن المواد الانشطارية ليست هي القضية الوحيدة التي تدرج تحت البند ١ من جدول أعمال المؤتمر. ونحن ندمج في الواقع ومنذ عدة سنوات البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال لتشكيل بند شامل تناقش تحته قضيتان أساسيتان في المؤتمر، هما نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية.

ثانياً، إن إندونيسيا على اطلاع تام بالتطورات الجارية فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية وبالحاجة إلى زيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولا نزال مع ذلك غير مقتنعين بأنه ينبغي إعطاء الأولوية في المؤتمر لمسألة الأسلحة البيولوجية، بالنظر إلى مأزقنا المطوّل بشأن القضايا الأساسية الأربع الأخرى، أي نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويرى وفدي أن تحقيق الفعالية والكفاءة يتطلب تناول مسألة الأسلحة البيولوجية أيضاً في إطار نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية وآلياتها.

ثالثاً، لاحظنا أن برنامج عملكم المقترح يتضمن أنواعاً مختلفة من النتائج المتوقعة في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال. ونحن نفهم تماماً أن القضايا المختلفة يمكن أن تنطوي على مستويات مختلفة من النضج. غير أنه ينبغي لنا أن نأخذ في اعتبارنا أن لمختلف البلدان أولويات مختلفة وعلينا احترام ذلك. وهذا ما يجعلنا نهدف دائماً إلى تحقيق برنامج عمل متوازن وشامل، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الأربع للمؤتمر.

سيدي الرئيس، من المهم بالنسبة لوفدي ولوفود عديدة أخرى في المؤتمر أن يصاغ برنامج العمل بطريقة متوازنة وشاملة. ويمثل مشروع برنامج العمل الذي اقترحوه أساساً جيداً لذلك. غير أننا نعتقد أنه بحاجة إلى تحسين بعدة طرق، حتى نتمكن من التوصل في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء بشأنه. ووفدي على استعداد للتعاون معكم ومع جميع الوفود في هذا المسعى.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل باكستان، تليه ممثلة هولندا.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. أولاً، أشكركم على تعميم مشروع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩. وقد أرسلناه إلى عاصمتنا وننتظر تعليقاتها وتعليماتها. وفيما يلي انطباعاتنا الأولية على مشروع النص المقترح.

إننا نقدر محاولتكم اقتراح ولايات تفاوضية بشأن نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. فهذه المسائل الهامة مدرجة منذ عقود في جدول أعمال المؤتمر، وهي تتطلب اهتماماً فورياً وعاجلاً. ونحن نرى أنه ينبغي تعزيز ولاياتها وجعلها أكثر توجهاً نحو النتائج من أجل إبرام معاهدات ملموسة وملزمة قانوناً.

ونلاحظ بارتياح أنكم حاولتم اقتراح ولايات تفاوضية بشأن بعض القضايا الأخرى التي تندرج تحت البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال، مثل الأمن البيولوجي، وتكنولوجيات الأسلحة الناشئة، والشفافية في التسلح. وفي حين يمكن إضافة مزيد من الدقة إلى الولاية التفاوضية المحددة وإلى المواضيع المشمولة بتلك البنود، والتشديد على مزيد من الوضوح، فإن ما أنجز يمثل بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح.

وباختصار، سيكون وفدي مستعداً للموافقة على الولايات التفاوضية بشأن ست قضايا محددة في الفقرة ٦ (ب) إلى (ز) من مشروع برنامج العمل الذي اقترحتموه، مع التعديلات المناسبة.

سيدي الرئيس، لقد شعرنا بخيبة أمل عند ملاحظتنا أنكم لم تتناولوا دواعي قلقنا في اقتراحكم لولاية تفاوضية بشأن مسألة المواد الانشطارية. وليس بوسع باكستان، كما نُقل إليكم خلال مشاوراتنا الثنائية ثم خلال الجلسة العامة الأخيرة، الانضمام إلى مفاوضات بشأن معاهدة تقتصر على حظر إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون. وسنكون مع ذلك مستعدين للتعاون بشكل إيجابي إذا شملت ولاية التفاوض صراحة المخزونات الحالية في نطاق المعاهدة.

وهناك فرقان صارخان رئيسيان بين الولاية التي تقترحونها في الفقرة ٦ (أ) بشأن التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وبين الولايات التي تقترحونها بشأن التفاوض على القضايا الست الأخرى المذكورة في الفقرة ٦ (ب) إلى (ز). دعوني أشرح ذلك.

أولاً، من المزمع عقد مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الوثيقة CD/1299، أو ولاية شانون. وهذا يقيّد ولاية المفاوضات ونطاقها مقدماً، بطريقة لا تسهم كثيراً في نزع السلاح النووي، وتضر بالأمن القومي لباكستان وبلاستقرار الإقليمي. والأمر يختلف بالنسبة للقضايا الست الأخرى المذكورة في الفقرات الفرعية اللاحقة، التي لا تنص على أي شروط مسبقة ولا تقيد نطاق المفاوضات.

ثانياً، تشير الفقرة ٦ (أ) إلى أن المفاوضات بشأن مسألة المواد الانشطارية ستُعقد من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة، بينما تنص البنود الستة الأخرى الواردة في الفقرة ٦ (ب) إلى (ز) على أن المفاوضات سوف تُعقد من أجل التوصل إلى اتفاق فقط بشأن بعض التدابير الفعالة غير المحددة. ومسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي وحدها التي تُعامل بطريقة تفضيلية ومتباينة. وينبغي النظر في هذين التناقضين.

ولذلك نود اقتراح تعديلات على الفقرة بأكملها، وخاصة الفقرة الفرعية ٦ (أ). وبإمكاننا أن نقبل إما حذف الفقرة الفرعية ٦ (أ) تماماً أو تضمينها ولاية مناقشة مماثلة لولاية الهيئة الفرعية ٢ في العام الماضي. ويمكننا تزويدكم بتعديلات صياغية ملموسة بشأن مختلف

الخيارات الممكنة للفقرة الفرعية ٦ (أ) وكذلك لل فقرات الفرعية الأخرى. وكما أوضحنا في مناسبات عديدة، فإن ولاية التفاوض بشأن المواد الانشطارية تتعلق بمصالح أمننا القومي العليا، مما لا يترك لنا بالتالي أي مجال للمرونة أو الغموض.

وأود، قبل أن أختتم كلمتي، أن أؤكد مرة أخرى أنه يجب، في هيئة قائمة على توافق الآراء مثل هذا المؤتمر، أن تؤخذ آراء جميع الدول الأعضاء وشواغلها في الاعتبار قبل طرح أي مشروع قرار. ونحن نأمل مخلصين أن يتمكن المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل من أجل الشروع في عمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن. فإذا تعذر ذلك، فسيكون من المستحسن البدء في استكشاف خيارات وبدائل أخرى لاستئناف العمل الموضوعي، بناءً على الزخم الذي تولّد في العام الماضي. وأخيراً، سيدي الرئيس، نرحب بشدة بقولكم إنكم ستكونون منفتحين على جميع وجهات النظر والمقترحات وستظلون على استعداد لمراجعة مشروع برنامج العمل هذا وفقاً لذلك، ونحن نقدر موقفكم هذا. شكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة هولندا.

السيدة كلارينغبولد (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. إننا نشكركم ونشكر الرئاسة الأوكرانية بشكل عام على مشروع برنامج العمل. وكما ذكرنا في بياننا في ٢٢ كانون الثاني/يناير، فإن هولندا حريصة على مواصلة عملنا الموضوعي، وعلى البناء على التقدم المحرز في الهيئات الفرعية في العام الماضي.

ونحن، مثلما ذكرنا آنذاك، مرنون فيما يتعلق بالشكل الذي سيواصل به مؤتمر نزع السلاح عمله. ونعتقد أن مشروع نصكم الحالي يحتوي على العديد من العناصر المفيدة لضمان قيام المؤتمر بهذا العمل الموضوعي الذي نرحب به بشكل عام. وفيما يتعلق تحديداً بالمقترح المعروض علينا، نود أن نبدي بعض الملاحظات والاقتراحات الأولية – وأنا أفهم أنكم سوف تنظرون فيها عند وضع نسخة منقحة، وهو ما نقدره كثيراً.

أولاً، فيما يتعلق بمسألة معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى، وهو ما سبق للوفد الهندي أن أشار إليه، نعتقد أن ذلك نوقش في إطار البند ٢ من جدول الأعمال في الهيئة الفرعية ٢ وليس في الهيئة الفرعية ١، كما يشير مشروع النص الأوكراني. غير أن هولندا ترى، فيما يتعلق بهذه المسألة، أنه يمكن لولاية التفاوض المقترحة أن تتعزز بأخذ تقرير توافق الآراء الصادر عن الهيئة الفرعية ٢ في الاعتبار. وإننا نشعر أن المقترح الحالي قد لا يعكس بدرجة كافية المناقشات التي أجريناها، ولا سيما من حيث النطاق، ومسألة الشروط المسبقة، والتقدم المحرز. ولقد توصلنا إلى بعض الاقتراحات النصية في هذا الصدد، ويسعدنا أن نقدمها لكم أو إلى المؤتمر بشكل عام إذا اعتُبر ذلك مفيداً.

وفيما يتعلق بالبند ٦ من جدول الأعمال، تلاحظ هولندا أن العمل سيركز على تكنولوجيات الأسلحة الناشئة، وتحديد ووضع النهج المفاهيمية والتدابير الفعالة في هذا الصدد، والتوصية بها. ومن المهم بالنسبة لنا أن يكون ذلك في إطار القانون الدولي القائم. ولذلك، نرى أنه يتعين علينا، بدلاً من ضمان حماية البنية التحتية الحيوية، كما يقترح مشروع نصكم، اتباع

نهج أكثر عمومية ننظر فيه في النهج المفاهيمية والتدابير الفعالة بهدف ضمان تطبيق القانون الدولي. وسوف يمتد ذلك بالطبع وبطريقة تلقائية ليشمل حماية البنية التحتية الحيوية أيضاً. ومرة أخرى، يسعدنا أن نقدم بعض المقترحات الصياغية الملموسة في هذا الصدد.

وتود هولندا أن تعرف أيضاً المزيد حول المقصود بما ورد تحت البند ٥ من جدول الأعمال، حيث أشير إلى وضع "آلية للحكومة العالمية بشأن الأخطار التي يُحتمل أن تهدد الأمن الحيوي". وقد قدمتهم لنا بعض المعلومات الإضافية في هذا الصدد، ولكننا، كما سبق أن ذكرنا، نرى أن هذه القضايا يجري تناولها بالفعل في إطار آليات قائمة مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولذلك فإننا حريصون على معرفة المزيد عما سوف يستتبعه هذا الموضوع على وجه التحديد.

وفي سياق مماثل، وهذه هي النقطة الرابعة التي أود طرحها، بودنا أن نعرف أكثر قليلاً عما يراد تحقيقه في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، بشأن الشفافية في مجال التسليح. ونحن نشعر أنه سبق لهذه المسألة أن نوقشت على نطاق واسع. وقد أسفر ذلك عن إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية منذ ٢٥ سنة خلت، وهو لا يزال قيد الاستخدام. ونحن حريصون أيضاً، فيما يتعلق بالشفافية في مجال التسليح، على معرفة المزيد عن أفكاركم حول ما ينبغي مناقشته بالضبط في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

واسمحوا لي، في الختام، أن أؤكد لكم من جديد استعداد وفدي للتعاون معكم ومع أعضاء المؤتمر لإيجاد سبل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وقد سبق لنا أن ذكرنا في بياننا في ٢٢ كانون الثاني/يناير، فيما يتعلق ببرنامج العمل، أنه ينبغي أن يكون مجرد برنامج عمل مع جدول زمني للأنشطة، لا أكثر ولا أقل، ما دمنا نحرز تقدماً جوهرياً في المؤتمر ونبني على العمل الموضوعي الذي أنجزه المؤتمر في السنوات الأخيرة، ولا سيما ما أنجز في الهيئات الفرعية في العام الماضي.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة هولندا على بيانها. المتكلم التالي على قائمتي هو سفير جمهورية كوريا.

السيد لي يانغ كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سيدي الرئيس. أود أولاً أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في توجيه الشكر لكم على تقديم مشروع برنامج العمل كما وعدتم يوم الثلاثاء. وبالنظر إلى ما يشعر به المجتمع الدولي من إحباط وما يحمله من توقعات فيما يتعلق بعمل مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما ونحن نعرف أن سببها يعود بدرجة كبيرة إلى فشلنا في التوصل إلى برنامج عمل، فإن خطوتنا الطبيعية الأولى هذا العام هي مناقشة هذه المسألة وإعطائها أولوية. ولذلك، نود أن نشيد بجهودكم ومقترحكم الذي نعتقد أنه يمكن أن يوفر أساساً للنظر في هذه المسألة.

وبالرغم من أننا بحاجة إلى مزيد من الوقت للنظر في مقترحكم بتعمق، وأنا لم نتلق بعد تعليمات من عاصمتنا، إلا أن تقييمنا الأولي له عموماً، كما ذكرت بعض الوفود بالفعل، يراه طموحاً جداً، ومنطوياً على بعض العناصر غير الواقعية، وخاصة فيما يتعلق بالتفاوض على خمسة بنود؛ وإنشاء فريقين عاملين في عام واحد هدفٌ يتسم بطموح مفرط.

ويرى وفدي أن أولويتنا هي الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونعتقد أنها أكثر الموضوعات نضجا لبدء مفاوضات بشأنها. ومع ذلك، وإدراكاً منا أن للدول الأعضاء أولويات مختلفة، ومن أجل التوصل إلى توافق في الآراء، فإننا على استعداد للمشاركة البناءة في المناقشات بمرونة كبيرة. وبما أن اعتماد برنامج العمل هو مسألة إجرائية، فإننا نستصوب تبسيط النص من خلال تضمينه حداً أدنى من العناصر التي يمكن الاتفاق عليها، مثل مواضيع التفاوض أو المناقشة، ووضع جداول زمنية وجيزة لها. ونحن نؤيد أيضاً فكرة الحفاظ على الزخم الذي أنشأناه العام الماضي في الهيئات الفرعية، ونؤيد إجراء المزيد من المناقشات الموضوعية والمركزة في هذا الإطار أيضاً. وسنكون مرنين هنا أيضاً، وأؤكد لكم من جديد دعم وفدي الكامل لجهودكم البالغة الأهمية. وسوف نقدم مزيداً من التعليقات والمقترحات مع تقدم المناقشات.

شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الروسي.

السيد داينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، إننا نلاحظ جهودكم المستمرة والدؤوبة في إعداد مشروع برنامج العمل والدعوة إلى اعتماده، وهذا هو شغلنا المشترك الرئيسي، بل هو الشاغل المشترك الرئيسي لجميع المشاركين في مؤتمر نزع السلاح. والآن، ونحن نبدأ الآن المناقشة الأولية، والمهمة، لمشروع النص الذي اقترحت الرئاسة الأوكرانية، أطلب منكم أن تنظروا حولكم لتروا إلى أي مدى تضائل عددنا. أنا لم أكن أعتزم أخذ الكلمة، لكننا كنا نفترض أن النظام الداخلي وبرنامج العمل يمثلان أولوية للمشاركين في المؤتمر. فلماذا إذا كل هذه المقاعد الخالية من أصحابها؟ سأخبركم بالسبب. إن وكيل الأمين العام، ناكاميتسو، يقدم في هذه اللحظة إحاطة في الغرفة الخامسة، وزملاؤنا، خاصة أعضاء الوفود الصغيرة العدد، مضطرون إلى التنقل بين حدثين. وعموماً، أرى شخصياً أنه من الغريب أن يكون هذا المسؤول الرفيع المستوى في الأمم المتحدة موجوداً في جنيف ولا يجد الوقت للتحدث إلى مؤتمر نزع السلاح. وأمل، سيدي الرئيس، أن تنقلوا شواغلنا هذه.

أما فيما يتعلق بالنص المقترح نفسه، وبالنظر إلى اختلاف الآراء التي أعرب عنها بشأن جدول الأعمال، فإن لدينا شكوكاً كبيرة في استصواب إدراجه في مشروع برنامج العمل. يضاف إلى ذلك أن تلك الوثيقة لم يحصل بشأنها اتفاق، ولم يعتمدها أعضاء مؤتمر نزع السلاح، وهي ليست وثيقة من وثائق المؤتمر. ونطاق جدول الأعمال نفسه يتجاوز بكثير ولاية مؤتمر نزع السلاح. وهذا هو رأينا.

لقد أبدى بعض الأشخاص في هذه الغرفة تعليقات بشأن الهيأتين الفرعيتين ١ و ٢. ونعتقد أنه سيكون من السهل التنسيق في هذا الشأن. ثانياً، إن وضع مشروع برنامج عمل متوازن يتطلب أيضاً تنسيق الصياغة الخاصة بكيفية وصفنا لنواتج الهيئات الفرعية. ويجب أن تكون هناك صياغة متطابقة لوصف عمل جميع الهيئات الفرعية: إما أن نكتب عن التقدم أو نكتب عن العمل، بحيث تكون الصياغة متسقة، لأن تلك الهيئات، من حيث المبدأ، تتناول قضايا مختلفة ولكنها تقوم بنفس الشيء مع نتائج متشابهة إلى حد كبير.

ولديّ نقطة أخرى بودي إثارتها الآن، وسأترك بقية النقاط لمشاوراتنا في الإطار غير الرسمي، إذا بلغنا تلك المرحلة بالطبع. فيما يتعلق بالفقرة ٨، ووفقاً للمادة ٢٣ من النظام الداخلي، فإن المؤتمر، وليس رئيسه، هو الذي ينشئ الهيئات الفرعية. وأعتقد أنه يمكن تصحيح ذلك بسهولة أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. أرى أن سفير الصين يطلب الكلمة.

السيد جي هاوجون (الصين) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على جهودكم لوضع مشروع برنامج العمل هذا. لقد أرسلتُ مشروع النص إلى عاصمتنا ولم أتلّق بعد أي تعليقات عليه، وسيكون موظفونا في العاصمة، بداية من نهاية هذا الأسبوع، في عطلة لمدة أسبوع كامل.

وبدون تفويض أو إذن من العاصمة، لا يسعني سوى إبداء بعض الملاحظات الشخصية. وإني أوافق على العديد من النقاط التي أثارها المتكلمون السابقون، وخاصة النقاط التي طرحها زملاؤنا الهنود والروس. وبصفة خاصة، وفيما يتعلق بالفقرة ٦ (ج) بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، نشعر أيضاً أنه ينبغي تعزيز الولاية في هذا الصدد وأنه ينبغي الإشارة إلى المفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً بدلاً من إيراد إشارة مبهمّة إلى تدابير فعالة. ونحن على استعداد للتعاون معكم ومع جميع المندوبين الآخرين في الأيام المقبلة. شكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه. وإني لا أرى طلبات أخرى لأخذ الكلمة. سأعلق الجلسة الآن وننتقل إلى إطار غير رسمي.

عُلفت الجلسة الساعة ١٦/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، أود أن أشكركم على تعليقاتكم وأؤكد لكم أنني سأسعى جاهداً إلى أخذها في الاعتبار، إلى جانب التعليقات التي ستُقدم في الجلسة العامة القادمة، عند وضع مشروع نص منقح لبرنامج العمل. وأدعو الوفود إلى الاتصال بي بشكل ثنائي إذا كانت لديها مشكلات تتعلق بهذه الوثيقة ترغب في مناقشتها بمزيد من التفصيل.

وستعقد الجلسة العامة القادمة في العاشرة من صباح الثلاثاء، ٥ شباط/فبراير. وأودّ أيضاً أن أبلغكم بأنني أعتزم دعوة إيزومي ناكاميتسو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ليخاطب المؤتمر بعد ظهر يوم ٧ شباط/فبراير عن طريق التداول بالفيديو.

أعلن رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.